

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

دار البحث في الجلسة السابقة حول الإطار الذي قدمه المحقق الأصفهاني في «نهاية الدراءة» لتحليل الواجب التخييري. حيث يعمد (قده) إلى تصوير كيفية قيام الملاك في الأطراف على خمس صور، ثم يبيّن أنّ أربعاً منها إما أن تكون خارجةً عن محل النزاع، أو أنها تؤول إلى التخيير العقلي (أي حكم العقل في مقام الامتثال)؛ وذلك لأنّ بؤرة البحث ومحوره إنما هو التخيير المولوي الشرعي في مقام الثبوت. فأمّا الصورة الأولى – القائمة على تمامية الملاك اللازم في كل طرف مع سقوط ملاك الطرف الثاني بعد استيفاء الأول – فإنّها تقتضي وجوب الجمع لا التخيير.

وأمّا الصورة الثانية – القائمة على بقاء كلا الملاكين مع تعذر الجمع الدفعي – فإنّها مصداق للتزاحم، ويكون التخيير الناشئ عنها عقلياً. وأمّا الصورة الثالثة – القائمة على التضاد المطلق بين الغرضين – فهي لا تنسجم مع سيرة الواجبات التخييرية، ولا تفضي إلى فهمٍ لمولوية التخيير، ف تكون النتيجة مرّة أخرى هي التخيير العقلي. وأمّا الصورة الرابعة – القائمة على استقلال أثر كل طرف مع تضاد الآثار في ظرف الجمع – فهي فضلاً عن تغييرها لموضع التخيير، تخرج عن مفروض استقلال الملاك، ولا تنسجم مع ظاهر أدلة التخيير. وعليه، تبقى الصورة الخامسة هي مختار المحقق الأصفهاني، بوصفها الصورة المعقولة الوحيدة للتخيير الشرعي، وهي تقوم على أساس أن كل طرف في نفسه واجد لغرض الملزم والمقتضي للإيجاب التعيني، وأن «مصلحة الإرافق والتسهيل» هي التي تسوّغ جعل «الترخيص البديلي».

وبذلك يتحقق الإيجاب التخييري الشرعي من دون الحاجة إلى إرجاعه إلى جامع انتزاعي أو تخيير عقلي. بيد أنّ هذه الصورة ترتكز على مرتكزين: الأول، كفاية قوّة «مصلحة التسهيل» للترخيص مع الحفاظ على حكمة أصل جعل الإيجاب للجميع. والثاني، أنه في مسألة المؤاخذة، لا بدّ من إثبات تحديد موضوع العقاب (ترك المجموع) أو العدول إلى وجوب واحد بديلي، وإنّ تعدد الخطاب في فرض ترك الجميع يفضي إلى تعدد المخالفة. وقد سبق أن استعرض التفصيل الصناعي لهذه الصورة الخامسة والإجابة على هذه الإشكالات ضمن البصائر الواردية في التعليقة. وعلى هذا، فإنّ النقطة المحورية للنزاع تكمن في التصوير الثبوتي للتخيير الشرعي بين أطراف كلّ منها ذو ملاك، وتبيّن نسبة ذلك إلى مصلحة التسهيل.

محلّة تقرير المحقق الأصفهاني في حقيقة الواجب التخييري ومختاره

يرتكز تحقيق المحقق الأصفهاني في حقيقة «الوجوب التخييري الشرعي» على تقسيم خماسي للصور المتصوّرة في مقام الثبوت. فإنّ أربعاً من هذه الصور إما أن تكون خارجةً عن محل النزاع، أو أنها تؤول إلى «التخيير العقلي»، وقد تولّي المؤلف نفسه تقرير الإشكالات عليها. وأمّا الصورة الخامسة – التي أثبتها في متن «نهاية الدراءة» بوصفها القول المختار – فهي الصورة الوحيدة التي تصلح لتصوير «التخيير المولوي الشرعي» على نحو معقول في مقام الثبوت.

الصورة الخامسة: أركانها وصياغتها

في كلِّ واحدٍ من أطراف الواجب التخييري، يقوم غرضٌ ملزمٌ ومستقلٌ يقتضي الإيجاب التعيني؛ من دون أن يفترض أيٌّ تضادٌ أو

تقابـل أو كـسر وانـكسـار بين المـلاـكـاتـ. وإنـما يـطـرـأـ هنا عـنـصـرـ عـارـضـ، وـهـوـ «ـمـصـلـحـةـ الإـرـفـاقـ وـالـتـسـهـيلـ»ـ، فـيـسـوـغـ لـلـشـارـعـ جـعـلـ التـرـخـيـصـ الـبـدـلـيـ.

الـجـمـعـ بـيـنـ الإـيـجـابـ وـالـتـرـخـيـصـ الـبـدـلـيـ: فـيـعـمـدـ الشـارـعـ، بـمـلاـكـ ذاتـ كـلـ طـرـفـ، إـلـىـ «ـإـيـجـابـ كـلـيـهـمـاـ»ـ، ثـمـ بـمـلاـكـ التـسـهـيلـ، «ـيـرـخـصـ فـيـ تـرـكـ كـلـ مـنـهـمـاـ إـلـىـ بـدـلـ»ـ. وـبـذـلـكـ، يـتـحـصـلـ «ـإـيـجـابـ تـخـيـرـيـ شـرـعـيـ مـحـضـ»ـ. وـفـيـ ظـلـ هـذـهـ الـبـنـيـةـ، لـاـ تـكـوـنـ هـنـاكـ حاجـةـ لـإـرـجـاعـ الـأـمـرـ إـلـىـ «ـجـامـعـ اـنـتـزـاعـيـ»ـ، وـلـاـ إـلـىـ اـخـتـرـالـهـ فـيـ «ـتـخـيـرـ عـقـلـيـ»ـ؛ بـلـ يـكـوـنـ التـخـيـرـ مـوـلـوـيـاـ بـأـكـمـلـهـ، وـمـنـبـئـاـ عـنـ الـجـمـعـ بـيـنـ المـلاـكـاتـ الـذـاتـيـةـ وـمـلاـكـ التـسـهـيلـ. وـقـدـ جـاءـ التـفـصـيلـ الصـنـاعـيـ لـهـذـاـ الرـأـيـ المـخـتـارـ فـيـ حـاشـيـةـ «ـنـهـاـيـةـ الـدـرـاـيـةـ»ـ ضـمـنـ بـيـانـيـنـ، وـهـمـاـ نـاظـرـانـ إـلـىـ الـكـيـفـيـةـ الـدـقـيـقـةـ لـصـيـاغـةـ «ـالـتـرـخـيـصـ الـبـدـلـيـ»ـ (أـيـ حدـودـ التـرـخـيـصـ وـقـيـودـهـ)، وـثـمـرـاتـ ذـلـكـ فـيـ مـقـامـ الـامـتـالـ وـالـمـؤـاخـذـةـ (وـمـنـ جـمـلـهـاـ حـدـودـ وـحـدـةـ الـمـخـالـفـةـ وـالـعـقـابـ وـتـعـدـدـهـمـاـ). وـالـنـقـوـدـاتـ وـالـتـوـضـيـحـاتـ الـتـيـ تـقـدـمـتـ —ـ وـالـتـيـ تـمـحـورـتـ حـولـ هـذـيـنـ الـبـيـانـيـنـ —ـ إـنـماـ تـقـيـمـ وـتـفـهـمـ فـيـ هـذـاـ إـطـارـ.

الـنـتـيـجـةـ الـنـهـائـيـةـ: بـنـاءـ عـلـىـ مـاـ اـخـتـارـهـ الـمـحـقـقـ الـأـصـفـهـانـيـ، فـإـنـ الـصـورـةـ الـخـامـسـةـ هـيـ التـصـوـرـ الـوـحـيدـ الـمـعـقـولـ ثـبـوتـاـ لـ«ـتـخـيـرـ الـشـرـعـيـ»ـ. فـمـقـتـضـيـاتـ الإـيـجـابـ فـيـ كـلـ طـرـفـ تـبـقـيـ مـحـفـوظـةـ، وـإـنـماـ يـرـخـصـ فـيـ تـرـكـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ —ـ بـشـرـطـ الإـتـيـانـ بـعـدـهـ الـآـخـرـ —ـ بـمـلاـكـ التـسـهـيلـ. وـعـلـيـهـ، فـإـنـ هـوـيـةـ التـخـيـرـ فـيـ هـذـاـ التـقـرـيرـ هـيـ «ـشـرـعـيـةـ مـحـضـةـ»ـ، وـلـاـ تـفـتـرـ إـلـىـ إـرـجـاعـهـاـ إـلـىـ جـامـعـ اـنـتـزـاعـيـ أوـ إـلـىـ حـكـمـ الـعـقـلـ فـيـ مـقـامـ الـامـتـالـ؛ وـيـنـبـغـيـ أـنـ تـقـيـمـ سـائـرـ الـبـحـوـثـ الـإـثـبـاتـيـةـ فـيـ ضـوـءـ هـذـهـ الـصـيـاغـةـ الـتـحـلـيـلـيـةـ بـالـذـاتـ.

أـمـوـرـ تـمـهـيـدـيـةـ فـيـ تـحـلـيلـ الـوـاجـبـ التـخـيـرـيـ الـشـرـعـيـ: تـحـرـيرـ مـحـلـ النـزـاعـ تـحـدـيدـ مـوـضـعـ الـبـحـثـ: التـخـيـرـ الـمـوـلـوـيـ الـشـرـعـيـ

إـنـ مـحـلـ النـزـاعـ إـنـماـ هـوـ «ـتـخـيـرـ الـشـرـعـيـ الـمـوـلـوـيـ»ـ، لـاـ التـخـيـرـ الـعـقـلـيـ؛ أـيـ ذـلـكـ التـخـيـرـ الـذـيـ يـوـقـعـهـ الشـارـعـ بـلـسـانـ الـجـعـلـ بـيـنـ مـتـعـلـقـيـنـ (كـمـاـ هـوـ الـحـالـ فـيـ تـخـيـرـ الـمـسـافـرـ فـيـ الـأـمـاـكـنـ الـأـرـبـعـةـ بـيـنـ الـقـصـرـ وـالـإـتـامـ). وـالـمـقـصـودـ فـيـ هـذـاـ المـقـامـ هـوـ تـقـدـيمـ تـحـلـيلـ ثـبـوتـيـ لـهـذـاـ التـخـيـرـ الـمـوـلـوـيـ بـالـذـاتـ.

الـمـرـتـكـزـ فـيـ مـوـضـعـ الـبـحـثـ: تـامـاـيـةـ الـمـلـاـكـ فـيـ كـلـ طـرـفـ وـتـعـدـدـ الـأـمـرـ

فـإـنـ الـمـرـتـكـزـ فـيـ إـطـارـ التـخـيـرـ الـشـرـعـيـ هـوـ أـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ طـرـفـيـ التـخـيـرـ يـكـوـنـ فـيـ نـفـسـهـ «ـتـامـ الـمـلـاـكـ»ـ، وـأـنـهـ يـقـضـيـ عـلـىـ نـحـوـ مـسـتـقـلـ جـعـلـ حـكـمـ إـلـزـامـيـ. وـالـلـازـمـ الـطـبـيـعـيـ لـهـذـاـ الـمـرـتـكـزـ هـوـ «ـتـعـدـ الـأـمـرـ»ـ؛ بـمـعـنـىـ أـنـ كـلـ طـرـفـ قـدـ قـعـ مـتـعـلـقـاـ لـلـأـمـرـ مـبـاـشـرـةـ، وـإـنـ كـانـ الشـارـعـ، بـمـلاـكـ ثـانـوـيـ (كـالـتـسـهـيلـ)، قـدـ رـخـصـ فـيـ تـرـكـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ بـالـإـتـيـانـ بـالـآـخـرـ. وـعـلـيـهـ، فـكـلـ تـحـلـيلـ يـنـقـضـ هـذـاـ الـمـرـتـكـزـ، يـكـوـنـ خـارـجـاـ عـنـ مـحـلـ الـكـلـامـ؛ وـقـدـ قـامـ الـمـحـقـقـ الـأـصـفـهـانـيـ نـفـسـهـ بـطـرـحـ بـعـضـ الـصـورـ جـانـبـاـ عـلـىـ هـذـاـ الـأـسـاسـ بـالـذـاتـ.

الـتـمـاـيـزـ عـنـ التـخـيـرـ الـعـقـلـيـ: نـفـيـ إـرـجـاعـ إـلـىـ الـقـدـرـ الـجـامـ

فـلـوـ أـرـجـعـ طـرـفـاـ التـخـيـرـ إـلـىـ «ـقـدـرـ جـامـعـ»ـ —ـ وـقـيـلـ بـأـنـ الـأـمـرـ قـدـ تـعـلـقـ بـالـجـامـعـ، لـكـانـ النـتـيـجـةـ هـيـ «ـتـخـيـرـ الـعـقـلـيـ»ـ، وـهـوـ مـاـ يـقـعـ خـارـجـ مـحـلـ الـبـحـثـ. فـإـنـ الـمـلـاـكـ فـيـ التـخـيـرـ الـعـقـلـيـ إـنـماـ هـوـ فـهـمـ الـعـقـلـ لـمـكـانـيـةـ اـنـطـبـاقـ الـجـامـعـ عـلـىـ أـفـرـادـهـ. وـأـمـاـ مـاـ هـوـ مـحـورـ الـبـحـثـ هـنـاـ، فـإـنـماـ هـوـ كـيـفـيـةـ جـعـلـ الشـارـعـ لـأـدـاـةـ «ـأـوـ»ـ فـيـ مـنـ الـحـكـمـ الـشـرـعـيـ، وـكـيـفـيـةـ تـعـلـقـ إـلـزـامـ الـمـوـلـوـيـ عـلـىـ نـحـوـ تـخـيـرـيـ بـيـنـ مـتـعـلـقـيـنـ كـلـ مـنـهـمـاـ وـاجـدـ لـمـلاـكـ مـسـتـقـلـ. وـعـلـىـ أـسـاسـ هـذـيـنـ الرـكـنـيـنـ الـمـتـقـدـمـيـنـ —ـ وـهـمـاـ التـخـيـرـ الـمـوـلـوـيـ الـشـرـعـيـ وـتـامـاـيـةـ الـمـلـاـكـ فـيـ كـلـ طـرـفـ —ـ فـإـنـ كـلـ فـرـضـ يـؤـولـ بـالـتـخـيـرـ إـلـىـ مـجـرـدـ «ـالـتـزـاحـمـ الـامـتـالـيـ»ـ، أـوـ يـرـجـعـ بـالـمـوـضـعـ إـلـىـ «ـالـجـامـعـ الـكـلـيـ»ـ، يـكـوـنـ خـارـجـاـ عـنـ مـحـلـ النـزـاعـ. فـبـيـوـرـةـ الـبـحـثـ وـمـحـورـهـ إـنـماـ هـوـ تـقـدـيمـ تصـوـرـ مـعـقـولـ لـكـيـفـيـةـ تـعـلـقـ إـلـزـامـ الـشـرـعـيـ عـلـىـ نـحـوـ تـخـيـرـيـ بـيـنـ مـتـعـلـقـيـنـ كـلـ مـنـهـمـاـ وـاجـدـ لـمـلاـكـ مـسـتـقـلـ، مـعـ الـحـفـاظـ عـلـىـ مـوـلـوـيـةـ الـحـكـمـ. وـهـذـاـ إـطـارـ هـوـ عـيـنـ مـاـ لـحـظـهـ

المحقق الأصفهاني في متن «نهاية الدرية»، وعلى هذا الأساس بالذات، طرح أربع صورٍ جانبًا، وجعل «الصورة الخامسة» — القائمة على دخول «مصلحة التسهيل» إلى جانب الملاكات التامة — هي محل البحث. وسيأتي تنظيم التحقيق التفصيلي في المسألة بعد نقل رأي الآخوند وسائر الأقوال.

التخيير الشرعي ونقد مبني «الأمر بأدھما» عند المحقق الخوئي

إن المترکز في تحليل الواجب التخييري الشرعي، والذي هو رکن البحث، هو أن كلًّا واحدٍ من طرفِ التخيير يكون في نفسه «تامًّا بالملك»، وأنه يقتضي على نحوٍ مستقلٍّ جعل حكم إلزاميٍّ. واللازم الطبيعي لهذا المترکز هو «تعدد الأمر»، لا وحده. وعلى هذا الأساس، فإن «التخيير الشرعي» يعني أن الشارع، مع الحفاظ على المالك والأمر في كلٍّ طرف، وبملكٍ ثانويٍّ — كنحو «مصلحة التسهيل» — يرخص في ترك كلٍّ واحدٍ منهما بالإتيان بالآخر. عليه، فكلُّ تحليلٍ ينقض هذا المترکز، يكون خارجاً عن محل الكلام.

نقد مبني المحقق الخوئي في مقوله «الأمر بأدھما»

لقد أفاد السيد الخوئي (قدس سره) ما نصه:

إننا قد ذكرنا غير مرّة أنه لا طريق لنا إلى إحراز المالك في شيءٍ ما عدا تعلق الأمر به، وحيث إن الأمر في ما نحن فيه قد تعلق بأحد الطرفين أو الأطراف، فلا محالة لا نستكشف إلا قيام الغرض به.[1]

إلا أن هذا الكلام مخدوشٌ في صغراه. فإن ما افترضه السيد الخوئي (قدس سره) طيلة إشكالاته — وهو أن «الأمر قد تعلق بأحد الطرفين» — لا ينسجم مع مفروض النزاع. وذلك لأن المفروض في الواجب التخييري الشرعي ليس هو أن «أدھما مأمورٌ به»، بل إن «كلًّا واحدٍ منهما مأمورٌ به». فالقصر والإتمام كلاهما متعلقٌ للأمر، والعتق والإطعام كلاهما متعلقٌ للأمر، وهكذا.

وأما الكبرى فهي مقبولةٌ؛ فإن الكبرى القائلة بأنه «لا طريق لنا إلى إحراز المالك إلا بتعلق الأمر» هي في أصلها كبرى تامةٌ وسليمة. بيد أن بناء الصغرى على مقوله «أحد الطرفين» يختزل دائرة البحث فيحولها من التخيير الشرعي إلى التخيير العقلي، فيخرج بذلك عن محل النزاع.

التمايز عن «الجامع الانتزاعي»: إن إرجاع التخيير إلى «قدرٍ جامع» — يعني أن الأمر قد تعلق بالجامع، وأن التخيير إنما هو فهمٌ عقليٌّ لكيفية اطباق الجامع على أفراده. ومثل هذا التحليل يؤول بالتجهيز الشرعي إلى التخيير العقلي، وهو ما لا ينسجم مع مفروض البحث القائم على «تمامية المالك في كلٍّ طرفٍ وتعدد الأمر». إن نصب أدلة «أو» في متن العمل والحفظ على تعدد الأوامر المولوية لا يجتمع مع إرجاع الأمر إلى جامع. ففي إطار التخيير المولوي الشرعي، لا بد من الحفاظ على «تعدد المالك والأمر» في كلٍّ طرفٍ، ثم يقع «الترخيص البديلي» فوق ذلك، بوصفه سياسةً امتثاليةً ترتكز على مصلحة التسهيل؛ لأن يُقصَّر متعلق الأمر على «أدھما»، ولا أن يُرجَع إلى «الجامع». عليه، فإن الكبرى في كلام السيد الخوئي (القائلة بحصر طريق إحراز المالك في تعلق الأمر) هي كبرى مقبولة؛ بيد أن صغرى كلامه (وهي تعلق الأمر بأحد الطرفين) لا تنطبق على واقع الواجب التخييري الشرعي، فتقع خارج محل النزاع. كما أن اقتراح «الجامع الانتزاعي» — على فرض قبوله — يؤول بالبحث إلى دائرة التخيير العقلي. وهذه النقاط ينبغي أن تلحظ بوصفها معاييرًّا منهجيةً في سياق عرض الرأي المختار والتحقيق النهائي: فإن تحليل التخيير الشرعي لا يكون معقولاً إلا ضمن إطارٍ يصون «تعدد المالك والأمر» في كلٍّ طرف، ثم تصاغ فوق ذلك بنية «الترخيص البديلي من قبل الشارع».

إن المعيار في باب الثواب والعقاب إنما هو «موافقة الخطاب ومخالفته»، لا «استيفاء الملاك وتفويته». فمخالفة الأمر يتحقق موضوع العقاب، وبامتثاله يثبت موضوع الثواب. وعلى هذا الأساس، فبناءً على مبدأ «تعدد الأمر في أطراف الواجب التخييري»، يكون مقتضى القاعدة هو ثبوت تعدد العقاب في فرض ترك كلا الطرفين، وتعدد الثواب في فرض الإتيان بهما معاً. هذا، في حين أن المشهور في الواجب التخييري هو القول بوحدة العقاب. وهذا التعارض الظاهري هو ما ينبغي أن يُصاغ بدقةٍ ويُصار إلى حلٍ.

تقريب حل المحقق الأصفهاني على محور مصلحة التسهيل

يقترح المحقق الأصفهاني حلّاً للمسألة من مدخل «مصلحة الإرافق والتسهيل»؛ فيما أن التسهيل ثابت، فإن الشارع يجعل «الترخيص البديلي»، أي أن «ترك الشيء إلى بده جائز». ومعنى ذلك أنك إذا أتيت بأحد الطرفين وتركت الآخر، فإنك لا تؤخذ على تركك للثاني. وعليه، فإن «جواز الترك المشروط» يرتكز على مصلحة التسهيل، وبذلك يتم توسيع انتفاء العقاب في فرض ترك أحد الطرفين مع الإتيان بالبديل.

ملاحظات ونقاط تأمل

أولاً، تناظر التسهيل في كلا الطرفين: إن التسهيل ذا الطرفين أمرٌ يمكن تصوّره في خصال الكفار (فقد يكون العتق أيسر على شخص، ويكون الإطعام أو الصوم أيسر على آخر). بيد أنه في مسألة القصر والإتمام، لا بد من تقرير التسهيل في كلا الجانبيين على نحوٍ موجّه. فترك الإتمام والاكتفاء بالقصر يمكن حمله على التسهيل؛ ولكن، ما هي علاقة ترك القصر والإتيان بالإتمام بمصلحة التسهيل؟ إن هذه القرائن لا بد أن تُقرّر على نحوٍ متناقضٍ ومستند، كي لا يكون التعليل أحاديّ الجانب.

ثانياً، التمايز بين «الجعل» و«المجعول»: إن التسهيل يجري في مقام «المجعول» (أي العمل الخارجي)، لا في مقام «جعل الحكم». ونصّ عبارة المحقق الأصفهاني هو:

إلا أن مصلحة الإرافق والتسهيل تقتضي الترخيص في ترك أحدهما.[2]

فالتسهيل في عبارته هذه – «تقتضي الترخيص في ترك أحدهما» – إنما هو ناظرٌ إلى مقام «المجعول» والامتثال، لا إلى مقام «جعل أصل الإيجاب». وعليه، فالمراحل هي كالتالي: أولاً، يجعل أمران مستقلان بناءً على مبدأ «تمامية الملاك». ثُم ثانياً، وبملاك التسهيل، يُرخص في ترك كلٍ واحدٍ منها، شريطة الإتيان بالبديل. ومن هنا، فإن الحديث عن «التسهيل في جعل الحكم» لا وجه له؛ فالترخيص إنما هو في فعل المكلف «بعد» أصل جعل الإيجاب.

ثالثاً، الجمع بين معيار الخطاب ووحدة العقاب: مع الحفاظ على أن المعيار هو الخطاب، لا يمكن تنقية القول بوحدة العقاب في فرض ترك الجميع إلا بإحدى صورتين: 1- التحديد الصريح لموضوع المؤاخذة في «ترك المجموع» (وهو ما يُصطلح عليه بالترخيص في صعيد المؤاخذة). 2- أو العدول إلى «وجوبٍ واحدٍ بديليٍ» على الجامع الانتزاعي «أحدها». فإن مجرد النسق بـ «التسهيل الامثلاني» – من دون أن يُحدّد به موضوع المؤاخذة، أو أن تؤول به البنية إلى وجوبٍ بديليٍ – لا ينهض لدرء محذور تكّر العقاب في فرض ترك الجميع. فإذا كان المراد هو صيانة وحدة العقاب، فلا بدّ من تبيين كيفية سراية هذا التسهيل المدعى إلى صعيد «تحديد المؤاخذة». وإلا، فإن معيار الخطاب يفضي حتماً إلى تكّر المخالفة في فرض ترك الجميع. وعليه، فالمعيار في الثواب والعقاب هو الخطاب. ومع تعدد الخطاب، وفي غياب «ترخيصٍ في صعيد المؤاخذة»، يكون ترك الجميع مقتضياً لتعدد العقاب. إن «مصلحة التسهيل» في ظلّ هذه البنية هي ذات شأنٍ امثاليٍ (أي الترخيص البديلي في مقام العمل)، لا شأنٍ جعلٍ.

وعليه، فإن توسيع القول بوحدة العقاب إما أن يتوقف على إثبات «تحديد موضوع المؤاخذة»، وإما أن يفترض «العدول إلى الوجوب البديلي». فمجرد التمسك بـ«التسهيل الامتنالي» — من دون أن يرتكز على أحد هذين الأمرين — لا ينهض لدرء محذور تكثُر العقاب في فرض ترك الجميع. يضاف إلى ذلك أن تصوير التسهيل على نحوٍ متناظرٍ في كلا الطرفين، ولا سيما في مسألة القصر والإتمام، يفتقر إلى تقريرٍ دقيقٍ ومستند، كي يكون التعليل بالتسهيل متوازناً وقابلًا للدفاع.

إعادة النظر في «مصلحة التسهيل» في تحليل الواجب التخييري و العودة إلى تقرير الآخوند

قراءتان لمفهوم التسهيل وما يترتب عليهما:

1- التسهيل بمعنى «الترخيص في ترك أحدهما»: فإذا كان المراد هو أن الشارع قد رخص في ترك كلٍّ منها — شريطة الإتيان بالبديل — فإن الإشكالات المتقدمة تبقى قائمة؛ ولا سيما في مسألة القصر والإتمام، حيث إن تصوير ترخيصٍ بدلٍّ متوازنٍ في كلا الجانبيين يغدو أمراً عسيراً: فترك الإتمام والاكتفاء بالقصر يمكن حمله على التسهيل، ولكن، ما هي علاقة ترك القصر والإتيان بالإتمام بمصلحة التسهيل؟ إن هذا الافتقار إلى التناول يوهن هذه القراءة ويضعفها.

2- التسهيل بمعنى «عدم لزوم الجمع بين الملاكين»: وأما إذا كان المقصود هو أنه «على الرغم من تمامية الملك في كل طرف، فإن الجمع بينهما ليس بالازم»، فإن إشكال السيد الخوي يعود للبروز من جديد: ف Auxiliary مصلحة هذه التي تبلغ من القوة حدًا تتفوق به على لزوم استيفاء ملاكين تامين، فترفع بذلك «وجوب الجمع» عن الحكيم؛ إن مجرد عنوان التسهيل لا يمتلك شأنية المزاحمة مع إلزامين قائمين على ملاكين تامين. فالمحصلة هي أن «مصلحة التسهيل» — وإن كانت مبادرةً جديرةً بالاهتمام في مقام الثبوت — إلا أنها تواجه الإشكالات (كنظير القصر والإتمام)، كما أنها — حتى لو أُجيز عن تلك الإشكالات — تفتقر إلى دعامةٍ إثباتيةٍ كافيةٍ لإثبات وجود مثل هذه المصلحة المزاحمة إلى جانب الملاكات التامة. فهي في أحسن الأحوال لا تعدو كونها احتمالاً ثبوتاً عارياً عن الحجة الإثباتية.

النتيجة المقترنة: العودة إلى تقرير الآخوند

مع الحفاظ على الركينين المفترضين — وهما «تمامية الملك في كل طرف» و«تعدد الأمر» — فإن السبيل المعقول هو أن تدرج الترخيص البديلي في صميم جعل «سنخ الوجوب التخييري» نفسه، لا أن نجعله محمولاً على «مصلحة الملكي». فـ«الوجوب التخييري سنخ من الوجوب»، لا هو بمجموع لعدة وجوهات تعينية، ولا هو بإرجاع إلى جامع انتزاعي. فإذا ما فُسر مفهوم «سنخ الوجوب» عند الآخوند على نحوٍ دقيق — أي بوصفه نحوً مستقلًا من جعل الإلزام، لا أنه حدٌ وسطٌ بين الوجوب والاستحباب — فإنه يمكن تبيين إطار الإلزام التخييري من دون الحاجة إلى «مصلحة الملكي»؛ وذلك على أساس أن كل طرف في نفسه مقتضٍ للأمر، إلا أن جنس العمل منذ البداية هو جعلٌ تخييري، ويكون الترخيص حينئذٍ وصفاً ينويًا لذلك السنخ نفسه، لا عارضاً لاحقاً عليه.

إن معيار الثواب والعقاب هو «الخطاب»؛ وتعدد الخطاب — في غياب تحديدٍ لموضوع المؤاخذة — يفضي إلى تعدد المخالفة والعقوبة. وهذه قرينةٌ على ضرورة فهم الواجب التخييري بوصفه «سنخًا مستقلًا من الوجوب»، لا أنه مجموعٌ لعدة وجوهات تعينيةٍ يُرجى تبريرها بـ«تسهيلٍ ملكي». وعليه، ففي مقام التحقيق، لا يكفي الاستناد الإثباتي إلى «مصلحة التسهيل» لتأسيس الواجب التخييري؛[3] بل إن الإطار المنقح هو تقرير الآخوند الذي يُدرج سنخ الإلزام التخييري في صميم العمل، ويتجنب بذلك التكاليف الملكية.

إنَّ المناط في باب الطاعة والعصيان إنَّما هو موافقة «الخطاب المعتبر» ومخالفته، لا تحصيل «الغرض» وتفويته. فإنَّ القول بأنَّ المناط هو الغرض ترد عليه نقوض، كالأمر الامتحاني الذي يُعقل حتَّى مع عدم وجود غرضٍ فيه، وعليه، فلو وُجد غرضٌ من دون أمرٍ، لم تجب الطاعة، ويكون تمام الميزان هو الحكم المولوي المعتبر. كما أنَّ تعبير من قبيل «كُلُّ منزلة الأمر» ترتكز هي الأخرى على إبراز الإلزام، لا على نفس المقصود. وفي مقام تحليل حقيقة الحكم، يُطرح تقريران مشهوران: فهو إِمَّا «الخطاب الصادر من الشارع» (على مسلك القدماء)، وإِمَّا «اعتبارٌ على ذمة المكَلَّف» (على مسلك المتأخرين)، وهو اعتبارٌ يقتضي الإبراز. وحتى لو أُحرِزَ هذا الاعتبار ولم يكن إبرازه ممكناً، فإنَّ مناط الامتثال يبقى هو الحكم نفسه، لا مجرد الغرض. وعليه، فإنَّ « مجرد الغرض» لا يكون منشأً للتکلیف، ولا معياراً للمؤاخذة.

شواهد أصولية تؤيد كون المعيار هو الخطاب

أولاً، المقدّمات المفوتة: إنَّ لزوم حفظ المقدمة يرتكز على ضرورة امتثال الأمر الآتي، لا على مجرد تحصيل الغرض.

ثانياً، الإطلاق المقامي: إنَّ ترك ذكر الجزء في مقام بيان جميع القيود، إنَّما يكشف عن عدم الجزئية بملك «بيان الحكم»، لا بملك قياس الغرض.

الاختيار المولوي في جعل الترخيص ونقد تصور «العبد والمولى» في المنهجية الأصولية

من بين الاحتمالات الخمسة التي طرحتها المحقق الأصفهاني، نختار الصورة الخامسة، ولكن مع الاستغناء عن إبتنائها على «مصلحة التسهيل». والمفاد الذي نلتزم به هو أنَّه: مع الحفاظ على تمامية الملك في كُلِّ طرف، وافتراض تعدد الأمر، فإنَّ الشارع بمحض اختياره المولوي يجعل «الترخيص البديلي»، أي أنَّ «ترك أحدهما إلى بدلِه مرحَّصٌ فيه». وهذا الترخيص ليس بالضرورة أن يكون من باب التسهيل على المكَلَّف، بل هو شأنٌ من شؤون الحاكمة المولوية للشارع. فكما ورد في النصوص: «إنَّ الله سكتَ عن أشياء لم يسكت عنها نسياناً، فلا تتكلُّفوها؛ رحمةً من الله لكم»، [4] فقد يكون الفعل تامَّ الملك، ومع ذلك لا يُصِيرُه الشارع إلى مرتبة الوجوب. وهذا أمرٌ معقولٌ ويقع ضمن دائرة صلاحيات الشارع.

إنَّ معيار الطاعة والعصيان إنَّما يحدِّه العقل؛ فالعقل هو الحكم بلزوم امتثال «الحكم المعتبر»، وهو الذي يشخص موضوع الموافقة والمخالفة في مقام العمل. وفي مقام إثبات التکلیف، فإنَّا نُفَهِّمُ العقلَ موضوع الامتثال والمخالفة من خلال الأدوات المعتبرة للحجية (الكلامات، وسيرة العقلاء، وخبر الواحد الثقة، والإطلاق الثقة، والتقييد، والعموم والخصوص، والإطلاق المقامي، وقاعدة اليد، وغيرها)، لأنَّ نعتمد على التعاقدات الحقيقة المزعومة بين «العبد والمولى». فهذه التعبيرات غالباً ما تكون تمثيلية وترقيبيَّة للذهن، لا أنها مقومة للحجية.

وبناءً على هذا التقرير، يبقى الركنان المفروضان في البحث محفوظين: تمامية الملك في كُلِّ طرف، وتعدد الأمر. وعلى هذا الأساس، يمكن إسناد الترخيص البديلي إلى مجرد «الاختيار المولوي للشارع»؛ فلا تكون هناك حاجة إلى «التسهيل الملاكي»، وهذا المسلك أكثر انسجاماً مع الصناعة الأصولية، وأحسن من النقوض. إنَّ تصور «العبد والمولى» إذا ما تحول إلى القالب المهيمن على المنهجية، يغدو أمراً مضللاً؛ فالمعنى إنَّما هو العقل والمحاورات العرفية الحجة. وعلى هذا المبني، سنتابع في تبيين الرأي المختار النهائي – ومن جملته القراءة الدقيقة لمقوله الآخوند بأنَّ «الوجوب التخييري سُنْخٌ من الوجوب» – هذا الإطار نفسه: أي أنَّ الجعل التخييري هو سُنْخٌ من الإلزام، مع ترخيصٍ بدلِيٍّ ذاتيٍّ مندرجٍ في صميم الجعل، وتعيين آثار الثواب والعقاب على مدار الخطاب، وتحديد صعيد المؤاخذة عند اللزوم.

-
- [1]- أبوالقاسم خوبى، محاضرات فى أصول الفقه، با محمد اسحاق فياض (قم: دارالهادى، 1417)، ج 4، 29.
- [2]- محمد حسين اصفهانى، نهاية الدرایة فى شرح الكفاية (بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1429)، ج 2، 270-271.
- [3]- إنّه بالإمكان في مقام التّبّوت تصوّرُ وجوهٍ معقولٍ متعدّدة؛ إلّا أنّ المدار في مقام الاستدلال إنّما هو على تلك الصورة التي تقوم عليها دعامةً إثباتيّةً معتبرة. وعليه، فإنّ مجرّد الاحتمال الثّبّوت، ما لم تعصّده حجّةً إثباتيّةً، لا يكفي وحده لبناء الاستدلال.
- [4]- محمد بن حسن حرّ عاملى، تفصيل وسائل الشّيعة إلى تحصيل مسائل الشّريعة (قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1409)، ج 18، 129.
-

المصادر

- اصفهانى، محمد حسين. نهاية الدرایة فى شرح الكفاية. ٦ ج. بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1429.
- حرّ عاملى، محمد بن حسن. تفصيل وسائل الشّيعة إلى تحصيل مسائل الشّريعة. ٣٠ ج. قم: مؤسسه آل البيت عليهم السلام، 1409.
- خوبى، أبوالقاسم. محاضرات فى أصول الفقه، با محمد اسحاق فياض. ٥ ج. قم: دارالهادى، 1417.